

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٤٩٤ لسنة ١٩٦٢

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى القرار الجمهوري رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ ؛

قرر :

مادة ١ - يشكل وفد الجمهورية العربية المتحدة للقيام بالمفاوضات والمباحثات الخاصة بانضمام الجمهورية العربية المتحدة إلى منظمة الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات بجنيف والتشاور مع أعضاء المنظمة أثناء الاجتماع القادم الذي سيعقد في أوائل مايو سنة ١٩٦٢ على الوجه الآتي :

السيد الدكتور عبد المنعم أحمد البنا ، وكيل وزارة الاقتصاد المساعد
رئيساً
السيد/ أحمد رشدي الصحن ، مراقب عام رسوم الإنتاج بمصلحة الجمارك
السيد/ مصطفى زهران ، مراقب بالإدارة العامة للتجارة
بوزارة الاقتصاد
السيد/ منصور فهمي ، مدير إدارة شؤون أفريقيا بالإدارة العامة للتمثيل التجاري بوزارة الاقتصاد
السيد/ حسن عبد أمين ، الموظف بالإدارة العامة للشؤون الاقتصادية بوزارة الاقتصاد
السيد/ فاروق حسنين مخلوف ، السكرتير الثالث بالإدارة العامة للتمثيل التجاري بوزارة الاقتصاد

على أن ينضم إلى الوفد السيد / محمود حمزة الوزير التجاري العربي بسويسرا وأحد أعضاء الوفد العربي الدائم لدى الأمم المتحدة بجنيف وممثل صندوق دعم القزل والمنسوجات بجنيف .

مادة ٢ - يمنع رئيس الوفد مبلغ مائة جنيه بدل تمثيل تحمل به وزارة الاقتصاد ، وتحمل كل جهة بدل السفر ونفقات العضو التابع لها .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

صدر برئاسة الجمهورية في أول ذي الحجة سنة ١٣٨١ (٥ مايو ١٩٦٢)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٥٦١ لسنة ١٩٦٢

بتعيين أمينين عامين للمؤتمر الوطني للقوى الشعبية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٢ بتشكيل المؤتمر الوطني ؛

قرر :

مادة ١ - عين السيد/ أنور السادات والسيد/ كمال الدين حسين أمينين عامين للمؤتمر الوطني للقوى الشعبية .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره ما

صدر برئاسة الجمهورية في ١١ ذي الحجة سنة ١٣٨١ (١٥ مايو سنة ١٩٦٢)
جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٥٦٢ لسنة ١٩٦٢

بنظام العمل في المؤتمر الوطني للقوى الشعبية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ، وعلى القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٢

بتشكيل المؤتمر الوطني ؛

قرر :

مادة ١ - يتولى الأمين العام للمؤتمر الوطني دعوة المؤتمر للانقضاء وإدارة أعماله ومناقشاته ورعاية تطبيق أحكام هذا النظام فيه .

مادة ٢ - تكون جلسات المؤتمر علنية ولا يكون انعقاده صحيفياً إلا بحضور أغلبية أعضائه وتصدر قراراته بالأغلبية المطلقة لعدد الحاضرين .

مادة ٣ - يؤذن في الكلام لطالبيه حسب ترتيب طلباتهم .

مادة ٤ - يعلن الأمين العام قفل باب المناقشة بعد انتهاء طالبي الكلام من كلامهم ويجوز للمؤتمر أن يقرر قفل باب المناقشة بناء على اقتراح كتابي مقدم من عشرين عضواً

مادة ٥ - تقدم الاقتراحات من الأعضاء إلى الأمين العام .